

مفارقة الأمن: مقارنة نظرية

The Security Paradox: A Theoretical Approach

بوعزة فاطمة الزهرة

جامعة تيارت / الجزائر

مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة.

fatimazahra.bouazza@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/03

تاريخ الإرسال: 2025/12/05

الملخص:

تبحث هذه الدراسة مفارقة الأمن من خلال النظرية التقليدية، ومدرسة كوبنهاغن، ومقاربة الأمن الإنساني وتظهر أن الجهود المبذولة لتحقيق الأمن كثيرا ما تؤدي إلى نتائج عكسية تنتج أشكالاً جديدة من اللاأمن، وقد أعادت كل مقاربة تعريف ما يجب تأمينه وكيفية ذلك، لكنها جميعاً واجهت تناقضات ناجمة عن توسع الممارسات الأمنية، ويبين التحليل أن اللاأمن لا ينشأ فقط من التهديدات الخارجية، بل أيضاً من الآليات المصممة لمواجهتها، وتخلص الدراسة إلى أن السعي نحو الأمن يعزز في كثير من الأحيان شروط اللاأمن، مما يجعل تحقيق الأمن الدائم أمراً صعباً، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات أمنية أكثر توازناً.

الكلمات المفتاحية: مفارقة الأمن - الأمن التقليدي - الأمنة - الأمن الإنساني - اللاأمن.

Abstract:

This study examines the security paradox through traditional security theory, the Copenhagen School, and the human security approach. It shows that efforts to achieve security often generate opposite outcomes, producing new forms of insecurity. Each framework redefined what should be protected and how, yet all faced contradictions resulting from expanding security practices. The analysis demonstrates that insecurity arises not only from external threats but also from the very mechanisms designed to counter them. The study concludes that the pursuit of security frequently reinforces the conditions of insecurity, making stable security difficult to achieve and highlighting the need for more balanced security strategies.

Keywords: Security Paradox- Traditional Security- Securitization- Human Security- Insecurity.

مقدمة:

يعد موضوع الأمن من القضايا المركزية في العلاقات الدولية، وقد شهد تطورا كبيرا عبر المراحل التاريخية والمدارس النظرية المختلفة، تتناول هذه الدراسة مفهوم مفارقة الأمن، وهي الظاهرة التي تؤدي فيها محاولات تحقيق الأمن إلى نتائج عكسية، حيث تنتج أشكالا جديدة من اللاأمن بدل الحد منها، وتبرز أهمية هذا الموضوع في قدرته على تفسير سبب استمرار الدول والمجتمعات في مواجهة تهديدات متصاعدة رغم الجهود المبذولة لتعزيز الأمن.

تتبع هذه الدراسة تطور مفهوم الأمن من مرحلته التقليدية التي ركزت على القوة العسكرية وبقاء الدولة، إلى مقارنة مدرسة كوينهاغن التي وسعت مفهوم الأمن وربطته بعملية الأمننة، وصولا إلى مقارنة الأمن الإنساني التي حولت الاهتمام نحو الفرد ورفاهيته، وعلى الرغم من هذا التطور، بقي تحقيق الأمن يحمل طابعا متناقضا، حيث أدى توسيع تدابير الأمن إلى بروز تناقضات ونتائج غير مقصودة.

تهدف هذه الدراسة من خلال الخلفيات النظرية والعملية إلى كيف حاولت كل مقارنة إعادة تحديد ماهية الأمن، وكيفية تحقيقه، ولصالح من يتم ذلك، كما يساعد تطبيق هذه المنظورات في فهم التوتر الدائم بين السعي إلى الأمن وظهور ديناميكيات جديدة من اللاأمن، وذلك بتحليل هذه التناقضات، وشرح جذورها، وتوضيح الكيفية التي أسهمت بها المقاربات المختلفة في تشكيل مفارقة الأمن.

وتنطلق الدراسة من عدة فرضيات، أهمها أن توسيع مفهوم الأمن سواء عبر تعزيز القدرات العسكرية، أو من خلال عمليات الأمننة، أو عبر التركيز على الإنسان يقود غالبا إلى نتائج متناقضة، وينتج عن ذلك مجموعة من الإشكالات البحثية، من بينها: لماذا يؤدي السعي إلى الأمن إلى توليد اللاأمن؟ كيف تفسر- المدارس النظرية هذا التناقض؟ وما العوامل التي تعيق تحقيق أمن مستقر عبر الزمن؟

ولتحقيق أهداف الدراسة، يعتمد البحث على المنهج الوصفي- التحليلي من خلال الاستناد إلى النماذج النظرية والتطورات التاريخية لفحص كيفية استمرار مفارقة الأمن عبر المقاربات التقليدية ومدرسة كوينهاغن والأمن الإنساني.

ولدراسة هذا الموضوع تم البحث في ثلاثة محاور، إذ بدأنا بمرحلة الأمن التقليدي ومفارقة الأمن وانعدام الأمن، ثم المحور الثاني خصص لمدرسة كوينهاغن ومفارقة أمن الدولة مقابل أمن المجتمع، أما آخر محور فبحثنا في الأمن الإنساني ومفارقة الأمن مقابل الحرية.

مفارقة الأمن: مقارنة نظرية

1- الأمن التقليدي: الأمن وانعدام الأمن:

سيتم التطرق في هذا المحور لمفهوم الأمن التقليدي باعتبار المرحلة التقليدية هي المرحلة الأولى لتطور الأمن وسنعالج أيضا كيف أدى الحرص على تحقيق الأمن ومحاولة تكثيفه إلى خلق ديناميكيات أخرى تساهم في انعدامه من جهة أخرى.

1.1- التأصيل المفاهيمي للأمن التقليدي:

يتحور الأمن التقليدي حول الأمن القومي، الذي ينظر إليه على أنه حالة التأهب العسكري للدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية، وهو يشير إلى مفهوم واقعي للأمن يكون فيه الهدف المرجعي للأمن هو الدولة، ففي ظل النهج الأمني التقليدي، كان ينظر إلى الأمن على أنه حماية من الغزو، بلغ انتشار هذه النظرية ذروته خلال الحرب الباردة، فعلى مدى نصف قرن تقريبا عهدت القوى العالمية الكبرى بأمن دولها إلى توازن القوى بين الدول، وبهذا المعنى اعتمد الاستقرار الدولي على فرضية أنه إذا تم الحفاظ على أمن الدولة، فإن أمن المواطنين سيتبعه بالضرورة¹.

صرح والتر ليمان عام 1943 بأن: "الدولة تنعم بالأمن عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة في حال تعرضها للتحدي على الحفاظ عليها بالحرب". أما فرانك ن. تراجر وإف. ن. سيموني عام 1973 فقد عرفا الأمن القومي بأنه: "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يهدف إلى تهيئة ظروف سياسية وطنية ودولية مواتية لحماية القيم الوطنية الحيوية أو توسيع نطاقها ضد الخصوم الحاليين والمحتملين"².

كما أكد جيمس فيرون وديفيد لايتن على الصلة بين القدرة الأمنية والسلام الداخلي في مقالهما المؤثر عام 2003 حول العوامل المرتبطة باندلاع الحرب الأهلية، ووجدا ارتباطا مباشرا بين ارتفاع مستويات قدرة الدولة وانخفاض خطر الصراع المدني، فالحكومات التي تمتلك قوات عسكرية وشرطية كبيرة، ولديها القدرة على بسط سلطتها على كامل أراضيها، تحقق نجاحا أكبر في قمع التمرد، والعكس صحيح أيضا، يكون المتمردون أكثر قدرة على البقاء والازدهار إذا كانت الحكومة والمؤسسة العسكرية ضعيفين نسبيا، كالضعف في الكفاءة التنظيمية، الفساد، الانقسام السياسي، وضعف في المعلومات حول ما يجري على المستوى المحلي³.

¹Ugo C. Okolie, Distinction between Traditional Security and Modern Security: A Conceptual Discourse, **Journal of Administrative Science**, Vol.19, Issue 2, 2022, p249.

²Dariusz Jurczak, Contexts of Understanding the Security Paradox, **Journal of Internal Security**, Vol. 9, 2017, p40.

³Cortright D, Seyle C, Wall K, The Security Paradox. In: **Governance for Peace: How Inclusive, Participatory and Accountable Institutions Promote Peace and Prosperity**, Cambridge University Press, 2017, p53

2.1- مفارقة الأمن وانعدام الأمن:

الأمن وفق المقاربة التقليدية يعتبر مرادفا للدفع النووي وتوازن القوى، أي أن الدول والتحالفات الدولية تبقى في تنافس مستمر وفق منطق اللعبة الصفيرية، فزيادة مستوى أمن الدولة (أ) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدولة (ب) ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية، من خلال تشابك المصالح والمكاسب المشتركة، إلا أن القوة تبقى المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق "معضلة الأمن" الذي شكل واقع الخوف وانعدام الثقة أهم سماتها، مما يؤدي للسقوط في "دوامة الفعل ورد الفعل" بالنسبة للأطراف المعنية بمطلب الأمن¹.

وفقا لجون ه. هيرز، وهو باحث أمريكي في العلاقات الدولية والقانون، فإن الإجراءات التي تتخذها دولة واحدة لزيادة الأمن (توسيع القدرات الدفاعية، التحالف) يمكن أن تنظر إليها الدول الأخرى على أنها أنشطة تهديدية، ويحدث ذلك على مستويين: التفسير والإجابة، على مستوى التفسير: لا يكون صناع القرار متأكدين من نوايا ودوافع الإجراءات التي تتخذها الكيانات الأخرى. وعلى مستوى الاستجابة: يواجه صناع القرار مشكلة كيفية الرد. واستجابة لمعضلة الأمن، يمكن للدول أن تطور دوامة من العداء المتبادل، مما يخلق حالة تعرف باسم مفارقة الأمن، وغالبا ما تؤدي الدوافع الدفاعية والعدوانية إلى اتخاذ نفس القرارات في مجال التسليح من دون تفسير واضح، ونتيجة لذلك، تفترض الدول أسوأ المتغيرات المتعلقة بالأمن².

ومفارقة أخرى من مفارقات الأمن في هذا السياق، ما جاء به رونالد ريغان، فقد حقق نجاحا سياسيا من خلال استخدامه شعار "السلام من خلال القوة" وقد نجح هذا المفهوم سياسيا لأن الكثيرين يربطون الأمن بقوات عسكرية قوية، ويتشارك هذا الاعتقاد القادة السياسيون في العديد من الدول، ويسعون إلى بناء قواتهم المسلحة والاستثمار في الجنود والأسلحة لتعزيز الأمن، فتبدو العلاقة بين القدرة العسكرية والأمن واضحة، لكن الأدلة على هذه المسألة متباينة، ولا يزال الجدل قائما حول قيمة المؤسسات العسكرية الكبيرة³.

إلا أنه في المقابل، قد تتمكن الأنظمة الاستبدادية المدججة بالسلاح من قمع خصومها المحتملين والاحتفاظ بقبضتها على السلطة لفترة من الزمن، لكن النظام الذي تحافظ عليه أشبه بسلام مزيف، فقد فرض الاتحاد السوفيتي سيطرة سياسية صارمة وحافظ على مظهر زائف من النظام الاجتماعي، لكن استقرار النظام المزعوم أخفى اختلالا وظيفيا واسع النطاق ورفض اجتماعيا، مما أدى إلى انهياره السريع⁴. وفي بيئات ما بعد الصراع، ترتبط المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري بخطر تجدد الصراعات المسلحة، ويرى بول كولير وغيره من الباحثين أن المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري في أعقاب صراع أهلي داخل الدولة تضر-

¹ نجمة خطر، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد: 1، الرقم: 2، 2018، ص 247.

² Dariusz Jurczak, Contexts of Understanding, p40.

³ Cortright D, Seyle C, Wall K, The Security Paradox, p52.

⁴ Ibid, p55.

مفارقة الأمن: مقارنة نظرية

بشكل كبير بالسلام، ويرى كولير أن الإنفاق العسكري المرتفع يشكل جزءا من المشكلة في حالات ما بعد الصراع وليس جزءا من الحل¹.

كما أنه من نقاط ضعف سياسات الأمن التقليدية عدم إدراكها لمساهمات المجتمع المدني في تحقيق السلام، ويمكن لجهود المواطنين السلمية وممارسات بناء السلام المدني أن تحدث فرقا كبيرا في دفع المجتمعات المتنازعة نحو المصالحة، من خلال دعمهم للتنمية والدبلوماسية بدلا من الحرب، ومشاركتهم الفاعلة في عمليات تحويل الصراعات، وبالتالي يستطيع فواعل السلام وممارسو بناء السلام معالجة السياسات والظروف الكامنة المؤدية إلى العنف، كما يمكنهم مساعدة المجتمعات التي تواجه القمع والتمييز على إدراك أن المقاومة المدنية المنضبطة غالبا ما تكون أكثر فعالية من الكفاح المسلح في تحقيق التغيير السياسي والتغلب على الظلم².

2- مدرسة كوبنهاغن: الأمانة:

سنحاول تفسير مفهوم الأمن حسب ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن، وكيف خلق هذا التفسير تناقضا بين أمن الدولة مقابل أمن المجتمع.

1.2- مفهوم الأمن لمدرسة كوبنهاغن:

تقليديا كان يفهم الأمن سابقا على أنه حالة من انعدام المخاطر، وبناء على هذا النهج يمكن افتراض أن الأمن الاجتماعي هو حالة من انعدام الطلب، أي حالة تلبى فيها الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للأفراد، أما اليوم، فقد انحرف هذا النهج الضيق والثابت للأمن، ولا شك أن هذا التأثير قد طال تطور وانتشار مفاهيم أمنية مختلفة، بالإضافة إلى ديناميكيات العالم الحديث نتيجة لعمليات العولمة، التي حدثت بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي³.

ترتبط مدرسة كوبنهاغن ارتباطا مباشرا بأبحاث باري بوزان، يقسم بوزان الأمن إلى خمسة قطاعات: العسكري، والبيئي، والاقتصادي، والسياسي والمجتمعي، وهو ما جعل الدولة وفقا لأولي ويفر وآخرون هي المرجع الوحيد، ومع ذلك وكما يدعي بوزان وويفر إذا كان الأمن دائما للدولة، فإن ذلك يعني أن "الأمن المجتمعي" هو أمن الدولة ضد المجتمع، أي أن المجتمع نفسه قد يكون غير آمن، وأن مستوى الأمن المجتمعي مرتفع. علاوة على ذلك، يرى ويفر أن الدولة هي المرجع للأمن السياسي والعسكري والبيئي والاقتصادي، بينما المجتمع هو المرجع للأمن المجتمعي، تشير هذه النظرة إلى ثنائية الأمن، أي أمن الدولة والأمن المجتمعي، حيث يحرس الأول سيادته بينما يحاول الثاني الحفاظ على هويته، وبالتالي منح ويفر Wæver الأمن المجتمعي وضعاً جديداً ككائن مرجعي منفصل للأمن⁴.

¹ Ibid, p56.

² Cortright D, Seyle C, Wall K, The Security Paradox, p67.

³ Dariusz Jurczak, Contexts of Understanding, p40.

⁴ Hama HH, State Security, Societal Security, and Human Security, **Journal of International Relations**, Vol.21, Issue 1, 2017, p4

2.2- مفارقة أمن الدولة مقابل أمن المجتمع:

بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن، تسييس القضايا العامة أولاً ثم تؤمن، وقبل مناقشة مفهوم الأمانة، يجب التطرق لمفهوم التسييس بتفصيل، لأنه كما ذكر بوزان تعد الأمانة شكلاً متطرفاً من التسييس، ووفقاً لكارولين كوزيمكو: يفهم التسييس هنا على أنه فعل يقوم به السياسيون أو الجهات المسيسة، مما يجعل قضية أمنية مزعومة ذات طابع عام وسياسي داخل المجتمع، يسمح فعل التسييس بالتعامل مع القضية خارج الحدود الطبيعية للإجراءات السياسية، ومن الجدير بالذكر أن التسييس يتم على يد النخب السياسية لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية¹.

فإن الأمانة تمثل شكلاً مكثفاً من التسييس، وبالعودة إلى كيف تنشأ مشكلة أمنية تحديداً؟ وفقاً لبوزان وآخرون لا تنشأ مشكلة أمنية بالضرورة بسبب وجود تهديد وجودي حقيقي، بل لأنها تقدم كتهديد، وبالتالي فإن الأمن ممارسة ذاتية المرجعية، تعرف هذه العملية باسم الأمانة والتي يعرفها بوزان وويفر بأنها عملية خطافية ناجحة، حيث يطور أعضاء المجتمع معنى من حيث التهديد لشيء يعتبرونه قيمة جماعية، ويطلبون برد فعال مهما كان جذرياً، هذه العملية كما ذكر فلويد تتطلب ثلاث خطوات لتنفيذها بنجاح: تحديد التهديد الحالي (خطوة أمنية)، واتخاذ إجراءات طارئة (كسر- القواعد المألوفة)، وقبول الجمهور لهذه العملية، وهنا يرى بوزان أن الأمانة تتطلب بالإضافة إلى ذلك تهديداً وجودياً يشرعن كسر- القواعد. تجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من عمليتي الأمانة والتسييس كما يرى بوزان متداخلتان في جوهرهما².

3- الأمن الإنساني: الحرية مقابل الأمن:

في هذا المحور سيتم التطرق لتعريفات الأمن من منظور الأمن الإنساني، وما خلقه من مفارقة بين الحرص على متغير الأمن وما ينجر عنه من انعدام للحرية في وقت واحد.

1.3- مفهوم الأمن الإنساني:

في أعقاب الحرب الباردة، برزت تهديدات كالفقر والأمراض والبطالة الحادة والكوارث الطبيعية والإرهاب والتمرد وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالأمن، وهكذا يفهم الأمن من منظور يركز على الإنسان، ويركز بعد الأمن الحديث أو الإنساني على تحسين الظروف الوجودية لمواطني الدولة من خلال التخفيف من حدة التهديدات التي تهدد سلامة المواطنين وبقائهم ورفاههم أو منعها، بالإضافة إلى ضمان الوجود المؤسسي- للدولة، وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 صيغت فكرة الأمن الإنساني وروج لها وأعطيت الأولوية كأجندة سياسية ديناميكية وعملية لمعالجة التهديدات واسعة النطاق والمتداخلة التي تواجه البشر³.

1 Hama HH, State Security, p6.

2 Ibid, p7.

3 Ugo C. Okolie, Distinction , p250.

مفارقة الأمن: مقارنة نظرية

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بدأ مفهوم العجز البشري يظهر في معظم النقاشات النظرية حول النهج الحديث للأمن، كإحدى المشكلات الملحة، واليوم وبعد أقل من ثلاثة عقود تقريبا، أصبح الأمن البشري عاملا أساسيا يؤخذ في الاعتبار في معظم الأعمال المهنية والعلمية حول العالم، انطلاقا من المفهوم المعروف بأن الأمن حاجة إنسانية أساسية وقيمة إنسانية أساسية وأقوى ضمانات السلامة، وقد أصبح عاملا أساسيا في الحفاظ على الأمن، على المستويات المحلية والمجتمعية والإقليمية بل والعالمية أيضا، فلا تكاد توجد استراتيجية دفاع وطني لا تولي اهتماما خاصا لمفهوم الأمن البشري¹.

يمثل الأمن الإنساني أحد المفاهيم المعاصرة في الدراسات الأمنية القائمة، والتي أصبحت منذ ذلك الحين محور نقاش علمي، فمفهوم جوهر الأمن الإنساني يكمن في فكرة أن الفرد هو الهدف الوحيد للأمن، وليس الدولة، كما تعتمد سلامة الفرد بشكل كبير على ترابط عدد من العوامل المختلفة، هذا الفرد هو الوحدة التي يمكن أن يبنى عليها تحليل الأمن، وبالتالي يقوم المفهوم الأساسي للأمن البشري على أن مصطلح "إنسان" يشير إلى أن التركيز منصب على الفرد، بينما يشير مصطلح "أمن" إلى الحاجة إلى الحماية من التهديدات².

بخلاف مفاهيم الأمن البشري الحديثة، يشير المصطلح إلى وجود عدة مفاهيم رئيسية كالحياة والصحة والمكانة الاجتماعية والوفرة والحرية، ويدرج تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 مصطلحي: "التحرر من الخوف" الذي يشمل حقوق الإنسان والأمن، و"التحرر من العوز"، وقد ربطت الأمم المتحدة الأمن البشري ليس فقط بحاجة الفرد من العنف، بل أيضا بتنميته الشاملة، وهكذا يشمل تعريف الأمن البشري سبعة أبعاد مختلفة، وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي والأمن السياسي³.

تعود أصول مفهوم الأمن الإنساني إلى خطاب الحريات الأربع الشهير الذي ألقاه فرانكلين ديلاانو روزفلت عام 1941، وقد عبر هذا الخطاب عن أهداف النضال العالمي الذي كان جاريا آنذاك ضد العدوان العسكري والظلم، ووفر الأساس لميثاق الأطلسي اللاحق والعديد من الأفكار التي ظهرت في ميثاق الأمم المتحدة. عرف روزفلت الحريات الأربع بأنها حرية التعبير، وحرية الدين، والتحرر من العوز، والتحرر من الخوف، أما الحرية الرابعة التي وصفها بخفض التسلح عالميا إلى حد لا يمكن لأي دولة أن تهدد فيه بالعدوان على دولة أخرى، فهي الأقرب إلى المفهوم التقليدي للأمن، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتحرر من العوز، الذي ينطوي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحرية التعبير وحرية العبادة، اللتين تجسدان الحقوق المدنية والإنسانية⁴.

¹ Vojnović D, Obrenović, human security in traditional security theories – challenges and perspectives, in: **strategic intersections: the new architecture of international security**, pp2023-243.

² Ibid, p245.

³ Ibid, p246.

⁴ Cortright D, Seyle C, Wall K, The Security Paradox, p70.

2.3- مفارقة الأمن مقابل الحرية:

تتجلى لنا مفارقة الأمن الحديث هنا في العلاقة بين شعور الأفراد بالأمن، وحماية حقوق الإنسان، التهديدات الإرهابية والمعايير الدولية والوطنية والمحلية في هذا المجال، وأحيانا حتى في حالات تجاهل هذه المعايير من قبل كل من السلطات المحلية والحكومة المحلية¹. يشكل التوتر بين الحرية والأمن محور العديد من النقاشات السياسية والأخلاقية الحديثة، لا سيما حول قضايا مثل حقوق الإنسان، سيطرة الحكومة والاختيار الفردي، وغالبا ما تنشأ هذه النقاشات استجابة لتحديات عالمية ملحة، كالإرهاب، الأوبئة، التفاوت الاقتصادي وصعود التقنيات الرقمية²، ومن النقاشات الحديثة حول الموضوع:

1. المراقبة والخصوصية: أحد أبرز المناقشات الحديثة:

يتعلق الأمر بدور المراقبة في ضمان الأمن، فغالبا ما تبرر الحكومات برامج المراقبة بأنها ضرورية لحماية مواطنيها من الإرهاب والجريمة أو غيرها من التهديدات، ومع ذلك يجادل النقاد بأن هذه البرامج تنتهك الخصوصية الفردية والحريات المدنية. يثير الجدل الدائر حول المراقبة والخصوصية تساؤلات أخلاقية حول مقدار الحرية التي ينبغي على الأفراد التضحية بها من أجل الأمن، وما إذا كانت هذه التنازلات مبررة.

2. التفاوت الاقتصادي والحرية:

أعادت الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء إشعال النقاشات حول الحرية والأمن في سياق التفاوت الاقتصادي. يجادل مؤيدو رأسمالية السوق الحر بأنه ينبغي أن يتمتع الأفراد بحرية السعي وراء الثروة والنجاح دون تدخل حكومي مفرط، ومع ذلك يشير المنتقدون إلى أن الأسواق غير المنظمة غالبا ما تؤدي إلى تفاوتات كبيرة. تعكس النقاشات الأخلاقية حول الدخل الأساسي الشامل، وإعادة توزيع الثروة، وبرامج الرعاية الاجتماعية، آراء متباينة حول كيفية تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والحاجة إلى توفير الأمن لأكثر أفراد المجتمع ضعفا، كما تستند هذه النقاشات إلى أفكار فلسفية حول العدالة والإنصاف ودور الدولة في تعزيز المساواة.

3. حقوق الإنسان والأمن القومي :

غالبا ما تواجه الحكومات قرارات أخلاقية صعبة بشأن كيفية الموازنة بين حماية حقوق الإنسان وضرورة حماية الدولة. وقد بررت سياسات مثل الاحتجاز دون محاكمة أو استخدام أساليب استجواب باعتبارها ضرورية لمنع الإرهاب، ولكنها وجهت إليها انتقادات أيضا باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، ويتمحور التوتر الأخلاقي هنا حول ما إذا كانت المخاوف الأمنية تبرر تعليق حقوق مثل الإجراءات

¹ Dariusz Jurczak, Contexts of Understanding, p42.

² Youvan DC, the tension between freedom and security: navigating autonomy and interdependence in human society, 2024, p23 :

<https://www.researchgate.net/publication/384809998>

مفارقة الأمن: مقارنة نظرية

القانونية الواجبة أو عدم التعرض للتعذيب، وما إذا كانت هناك حدود للتدابير التي يمكن للحكومات اتخاذها باسم الأمن¹.

ومع تطور المجتمع البشري، يظل السعي لتحقيق التوازن بين الحرية والأمن تحدياً محورياً، وستحتاج النماذج المجتمعية المستقبلية إلى معالجة هذا التوتر بفعالية أكبر، لا سيما في عصر يتميز بالتقدم التكنولوجي السريع وتزايد الترابط وتنامي المخاوف بشأن الأزمات العالمية، ومن خلال تصور أساليب جديدة لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يمكن تصور أنظمة توازن بشكل أفضل بين الاستقلالية الشخصية والأمن الجماعي، مما يسمح للأفراد بالازدهار مع الحفاظ على شعورهم بالمسؤولية والدعم المشترك².

خاتمة:

يكشف تحليل مفارقة الأمن عبر المقاربات التقليدية ومدرسة كوينهاغن والأمن الإنساني أن السعي نحو تحقيق الأمن هو عملية معقدة بطبيعتها وغالباً ما تحمل طابعاً تناقضياً، فكل إطار نظري حاول الاستجابة للتهديدات المتغيرة من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمن وطرق تحقيقه، إلا أن جميعها واجهت المعضلة نفسها، إن الجهود الرامية لتعزيز الأمن كثيراً ما أنتجت شكلاً جديداً من اللاأمن، وهذا يدل على أن المفارقة ليست مرتبطة بمرحلة زمنية معينة أو مدرسة فكرية محددة، بل متجذرة في بنية الممارسات الأمنية ذاتها.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن اللاأمن لا ينتج فقط عن التهديدات الخارجية، بل أيضاً عن الآليات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لمواجهتها. فالتعاظم العسكري يزيد من مشاعر الخوف والمنافسة، وعملية الأمانة توسع منطق الطوارئ إلى مجالات جديدة، بينما تواجه مقارنة الأمن الإنساني فجوة بين طموحاتها المعيارية وواقع تطبيقها. وتؤكد هذه الديناميكيات مجتمعة الفرضية الرئيسة في الدراسة: توسيع إجراءات الأمن لا يضمن الاستقرار، بل قد يفاقم في بعض الأحيان المشكلات التي يسعى إلى حلها.

وبناء على ذلك، يمكن الإجابة عن إشكالية البحث: لماذا يؤدي السعي إلى الأمن إلى توليد اللاأمن؟ من خلال الإشارة إلى التفاعل الدوري بين تصورات التهديد، وردود الفعل الدفاعية، والتصعيد الناتج لدى الفاعلين الآخرين. ويبقى الأمن المستقر هدفاً صعب التحقيق لأن الاستراتيجيات المصممة للوصول إليه تعزز في كثير من الأحيان الظروف التي تحاول الحد منها. ومن هنا، يصبح فهم هذه المفارقة أمراً أساسياً لتطوير سياسات أمنية أكثر توازناً واستدامة، تعترف بطبيعة التعقيد بدل محاولة تجاوزه عبر الأساليب التقليدية أو المبالغ في توسعها.

¹ Ibid, pp23-24.

² Ibid, p25.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المقالات:

- 1- نعمة خطير، الأمن كمنهوم مطاقي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد: 1، الرقم: 2، 2018.

References in English :

Books :

- 1- Cortright D, Seyle C, Wall K, The Security Paradox. In: **Governance for Peace: How Inclusive, Participatory and Accountable Institutions Promote Peace and Prosperity**, Cambridge University Press, 2017.
- 2- Vejnović D, Obrenović, human security in traditional security theories – challenges and perspectives, in: **strategic intersections: the new architecture of international security**, 2023.

Articles :

- 1- Ugo C. Okolie, Distinction between Traditional Security and Modern Security: A Conceptual Discourse, **Journal of Administrative Science**, Vol.19, Issue 2, 2022.
- 2- Dariusz Jurczak, Contexts of Understanding the Security Paradox, **Journal of Internal Security**, Vol. 9, 2017.
- 3- Hama HH, State Security, Societal Security, and Human Security, **Journal of International Relations**, Vol.21, Issue 1, 2017.

Website :

- 1- Youvan DC, the tension between freedom and security: navigating autonomy and interdependence in human society, 2024:
<https://www.researchgate.net/publication/384809998>